Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 22, No. 73, Part (2): 525-547
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.22.73.2.23

Tikrit Journal of Administrative and Economics Sciences
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية
EISSN: 3006-9149
PISSN: 1813-1719

Measuring and analyzing the impact of some macroeconomic variables on unemployment rates in Iraq for the period (2004-2023)

Hoger Mustafa Kakaham*, Yasin Rasul Younis
College of Administration and Economics/University of Salahaddin-Erbil

Keywords:
Unemployment, GDP, Inflation, Investment, Population Growth, Iraqi Economy

A R T I C L E I N F O

Article history:

Received	03 Jun. 2025
Received in revised form	06 Jul. 2025
Accepted	14 Jul. 2025
Available online	31 Mar. 2026

©THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

*Corresponding author:
Hoger Mustafa Kakaham
College of Administration and Economics/University of Salahaddin-Erbil

Abstract: Unemployment is considered one of the most significant obstacles to economic development in developing countries in general, and in Iraq in particular. This issue has worsened in Iraq due to the exceptional circumstances the Iraqi economy has experienced, such as wars, international economic sanctions, and the accumulation of political and economic crises. What exacerbates the problem further is its persistence over long periods and the high unemployment rates. For instance, the unemployment rate in 2004 reached approximately 26.8%, despite government efforts aimed at revitalizing the national economy and attracting investments. In this context, the research aims to measure and analyze the impact of certain macroeconomic variables on unemployment rates in Iraq during the period 2004–2023. To achieve this goal, the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model was employed. The research reached several conclusions, including the existence of statistically significant relationships between the economic variables included in the model and unemployment rates. It was found that there is an inverse relationship between unemployment and each of (GDP, domestic investment, and foreign investment), while there is a direct relationship between (population growth and inflation) and unemployment. The study recommends the need to activate economic policies that support economic growth and encourage investment in order to reduce the worsening unemployment problem and achieve sustainable economic stability in Iraq.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 22, No. 73, Part (2): 525-547
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.22.73.2.23

قياس وتحليل أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على معدلات البطالة في العراق للمدة (2004-2023)

هوگر مصطفى كاكةحم **ياسين رسول يونس**
كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة صلاح الدين- أربيل

المستخلص

تعد البطالة احدى أهم المشكلات التي تواجه البلدان النامية بشكل عام ومنها العراق بشكل خاص في تحقيق التنمية الاقتصادية، وقد تفاقمت هذه المشكلة في العراق بسبب الظروف الاستثنائية التي مر بها الاقتصاد العراقي، مثل الحروب والعقوبات الاقتصادية الدولية وتراكم الأزمات السياسية والاقتصادية، وما يزيد من حدة هذه المشكلة في العراق هو استمرارها لفترات طويلة وارتفاع معدلاتها رغم الجهود الحكومية الهادفة لإنعاش الاقتصاد الوطني وجذب الاستثمارات، ومن هذا المنطلق فأن البحث يهدف إلى قياس وتحليل أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على معدلات البطالة في العراق للمدة (2004-2023) ولتحقيق الهدف تم استخدام الأسلوب القياسي لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطئة ARDL، وقد توصل البحث إلى جملة من الاستنتاجات ومن أبرزها: وجود علاقات ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات الاقتصادية المتضمنة في النموذج ومعدلات البطالة، إذ تبين أن هناك علاقة عكسية بين كل من(الناتج المحلي والاستثمار المحلي والاجنبي) مع معدلات البطالة، اتضح أن هناك علاقة طردية لكل من (النمو السكاني والتضخم) مع البطالة، يوصي البحث بضرورة تفعيل السياسات الاقتصادية الداعمة للنمو الاقتصادي، وتشجيع الاستثمار، بغية الحد من تفاقم البطالة وتحقيق استقرار اقتصادي مستدام في العراق.

الكلمات المفتاحية: البطالة، الناتج المحلي الإجمالي، التضخم، الاستثمار، النمو السكاني، الاقتصاد العراقي.

المقدمة

تشكل البطالة احدى أبرز التحديات الاقتصادية التي تواجه معظم دول العالم ولاسيما الدول النامية، نظرا لما تسببه من تأثيرات سلبية على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. ويعد العراق من بين الدول التي شهدت ارتفاعا ملحوظا في معدلات البطالة خلال العقدين الماضيين نتيجة للظروف الاقتصادية الاستثنائية التي مر بها مثل الحروب والعقوبات الدولية والتغيرات السياسية، وضعف التنويع الاقتصادي، والاعتماد الكبير على الصادرات النفطية كمصدر رئيس للإيرادات العامة والنمو، مقابل تراجع مساهمة القطاعات الإنتاجية والخدمية الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي ومن ثم ضعف قدرتها على خلق فرص العمل، لذا يهدف هذا البحث إلى قياس وتحليل أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل (الناتج المحلي الإجمالي والنمو السكاني والتضخم والاستثمار المحلي والأجنبي) في معدلات البطالة في العراق للمدة (2004-2023)، وقد استخدام البحث الأسلوب القياسي لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطئة، ARDL، لتحديد طبيعة العلاقة بين تلك المتغيرات ومعدل البطالة مع التركيز على تفسير الاتجاهات واقتراح توصيات تسهم في خفض معدلات البطالة وتحقيق نمو اقتصادي مستدام. وقد تم الاعتماد على بيانات سنوية مستمدة من مصادر رسمية محلية ودولية موثوقة.

أولاً. مشكلة البحث: تكمن مشكلة البحث في الإجابة عن السؤال الآتي:

- ما هو مدى تأثير المتغيرات الاقتصادية الكلية المتمثلة بـ (الناتج المحلي الإجمالي، النمو السكاني، التضخم، لاستثمار المحلي، الاستثمار الأجنبي) في معدلات البطالة خلال المدة (2004-2023)؟

ثانياً. هدف البحث: يهدف البحث إلى:

تحليل وقياس أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية المتضمنة في البحث والمتمثلة بـ (الناتج المحلي الإجمالي، النمو السكاني، التضخم، لاستثمار المحلي، الاستثمار الأجنبي) في معدلات البطالة في العراق خلال المدة (2004-2023) باستخدام الأسلوب القياسي لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطئة ARDL.

ثالثاً. أهمية البحث: تأتي أهمية البحث من خلال تركيزه على تحليل أثر مجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية المؤثرة في معدلات البطالة والمتمثلة بـ(الناتج المحلي الإجمالي، النمو السكاني، التضخم، الاستثمار المحلي، الاستثمار الاجنبي فضلا عن ادخال متغير وهمي يعبر عن السنوات غير المستقرة نتيجة الظروف السياسية والاقتصادية والصحية التي مرت بها العراق)، وذلك من خلال استخدام الأسلوب القياسي لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطئة ARDL، لتحديد طبيعة ونوع العلاقة بين تلك المتغيرات المستقلة ومعدل البطالة خلال المدة (2004-2023).

ومن خلال البحث يمكن تقديم مؤشرات كمية لصُنّاع القرار في تبني سياسات اقتصادية ملائمة للتخفيف من حدة البطالة وآثارها على الاقتصاد والمجتمع.

رابعاً. فرضيات البحث: يستند البحث على الفرضيات الآتية:

1. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية المتمثلة بـ (الناتج المحلي الإجمالي، النمو السكاني، معدل التضخم، الاستثمار المحلي، والاستثمار الأجنبي) ومعدلات البطالة في العراق خلال المدة 2004–2023".
2. وجود علاقة طردية ومعنوية للمتغيرين (النمو السكاني، التضخم) مع معدلات البطالة في الأجلين القصير والطويل.
3. وجود علاقة عكسية ومعنوية للمتغيرات (الناتج المحلي الإجمالي، والاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي) مع معدلات البطالة في الاجلين القصير والطويل.

خامساً. منهجية البحث: من أجل إثبات فرضيات البحث وتحقيق الأهداف المرجوة، اعتمد البحث على منهجي الاستنباط والاستقراء، إذ استخلص المفاهيم النظرية الخاصة بالبطالة والمتغيرات الاقتصادية الكلية من الكتب والمصادر العلمية والدراسات السابقة المتوفرة والتعرف على نوع العلاقة الموجودة بين المتغيرات الكلية المتضمنة في البحث مع معدلات البطالة، ثم جمع البيانات والمعلومات من مصادرها الأولية الرسمية المتمثلة بـ(البنك المركزي العراقي، الجهاز المركزي للاحصاء، موقع البنك الدولي) واستخدامها في الجانب التطبيقي لاجراء دراسة قياسية خلال المدة (2004-2023)، باستخدام نموذج الفجوات الزمنية المبطئة ARDL.

سادساً. هيكلية البحث: تم تقسيم البحث على مبحثين، تناول المبحث الأول مفهوم البطالة وأنواعها، فضلاً عن المتغيرات الاقتصادية الكلية المتمثلة بـ (الناتج المحلي الإجمالي، النمو السكاني، التضخم، الاستثمار المحلي، الاستثمار الأجنبي المباشر)، بينما تناول المبحث الثاني تحليل وقياس أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على معدلات البطالة في العراق للمدة (2004 - 2023).

سابعاً. عرض وتحليل الدراسات السابقة: بمطالعة الأدب الاقتصادي المرتبط بالموضوع، يتضح وجود العديد من الدراسات التي تناولته سواء على مستوى الدولة الواحدة أو على المستوى الدولي. وفيما يأتي عرض لأبرز تلك الدراسات، مع توضيح المناهج التي اعتمدتها، وأهم النتائج التي توصلت إليها.

1. **دراسة (الوائلى وشدهان، 2021):** تهدف إلى تحليل أثر بعض المتغيرات الاقتصادية في معدل البطالة في العراق خلال المدة 2004-2017، باستخدام نموذج .ARDL وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين الناتج المحلي الإجمالي والبطالة، في حين أظهرت علاقة طردية غير معنوية مع التضخم، وعدم وجود تأثير معنوي للاستثمار. كما بينت الدراسة ضعف قدرة الاقتصاد العراقي على خفض معدلات البطالة نتيجة اعتماده على القطاع النفطي، وضعف التنوع الاقتصادي، وعدم توافق مخرجات التعليم مع احتياجات سوق العمل.
2. **دراسة (موسى، 2015):** بعنوان "قياس أثر النمو الاقتصادي على التشغيل في العراق للمدة 1990-2013" تناولت الاقتصاد العراقي وركزت على قياس أثر النمو الاقتصادي على التشغيل. شملت المتغيرات الرئيسة الناتج المحلي الإجمالي، والإنفاق العام (الاستثماري والجاري)، والسكان. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي والكمي، واعتمدت على نموذج الانحدار الذاتي .(ARDL) توصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين نمو الناتج المحلي الإجمالي والتشغيل، وعلاقة طردية ضعيفة بين الإنفاق العام والتشغيل.
3. **دراسة (Johnny& Markjackson, 2018):** تناولت دراسة بعنوان "Impact of Foreign Direct Investment on Unemployment Rate in Nigeria (1980-2015)"تحليل تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة على معدل البطالة في نيجيريا. ركزت الدراسة على متغيرات مثل معدل البطالة، والاستثمارات الأجنبية المباشرة، والناتج المحلي الإجمالي. استخدمت الدراسة المنهج القياسي لتحليل البيانات، بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية .(ARDL) وتوصلت إلى وجود علاقة عكسية بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل البطالة، مما يشير إلى أن زيادة الاستثمارات الأجنبية تسهم في خفض معدلات البطالة.
4. **دراسة (زغاد، 2019):** جاءت دراسة بعنوان "دراسة العلاقة بين التضخم والبطالة في الجزائر خلال الفترة 1980-2018" لتحليل طبيعة العلاقة الاقتصادية بين هذين المتغيرين في ظل واقع الاقتصاد الجزائري. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي، واستخدمت نموذج الانحدار الذاتي للفروق (ARDL) لتحليل البيانات. توصلت النتائج إلى وجود علاقة طردية بين التضخم والبطالة على المدى القصير، وكذلك على المدى الطويل، مما يشير إلى تزامن ارتفاعهما في الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة.

إن ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة انها تضمنت مجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية ذات الأثر المباشر وغير المباشر على معدلات البطالة، مثل (الناتج المحلي الإجمالي، النمو السكاني، التضخم، الاستثمار المحلي، الاستثمار الأجنبي المباشر) وهي متغيرات لم تُتناولها الدراسات السابقة بهذا التداخل والتحليل المتكامل، فضلا عن شمولها لفترة زمنية طويلة نسبياً تمثلت بالمدة (2004 - 2023)، وهذا يسمح برصد وتحليل التغيرات الاقتصادية والسياسية التي مر بها العراق خلال فترات متباينة من الاستقرار والأزمات، كما تتميز هذه الدراسة بكونها استخدمت أدوات التحليل القياسي الحديثة لإظهار طبيعة العلاقة في الأجلين القصير والطويل، فهي تسعى لسد فجوة بحثية قائمة وتقديم نتائج قد تسهم في صياغة سياسات اقتصادية أكثر فاعلية لمعالجة مشكلة البطالة في العراق.

المبحث الاول: الجانب النظري للبحث

المطلب الأول: مفهوم البطالة وأنواعها وآثارها

الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. وتؤثر البطالة بشكل مباشر على مستوى معيشة الأفراد وتعيق تحقيق النمو الاقتصادي. لذلك يهدف هذا البحث إلى فهم العوامل المؤثرة في معدلات البطالة وتحليل آثارها الاقتصادية، ومن خلال هذا المحور سيتم تسليط الضوء على مفهوم البطالة وأنواعها واثارها. (بخدة ولوناسي، 2022: 5)

أولاً. مفهوم البطالة: تعد البطالة من أبرز التحديات التي تواجه استقرار الدول والمجتمعات إذ تختلف درجتها وحدتها من بلد إلى اخر ومن مجتمع إلى غيره وتعد من العوامل الرئيسة التي تقف خلف العديد من المشكلات الاجتماعية كما تمثل تهديدا مباشرا للاستقرار السياسي (الجناحي، 2021: 449)، ووفقا لتعريف منظمة العمل الدولية يقصد بالعاطل عن العمل كل شخص تتوفر فيه القدرة والاستعداد للعمل ويبحث عنه ويقبله ضمن شروط الأجر السائد إلا أنه لا يجد فرصة مناسبة ويشمل هذا التعريف من يدخلون سوق العمل لأول مرة وكذلك من سبق لهم العمل وتوقفوا عنه لأي سبب كان (ياسين، 2012: 52).

ثانياً. أنواع البطالة: توجد أنواع عدة من البطالة، وسنركز هنا على أبرزها، وهي:

1. **البطالة الموسمية**: تظهر البطالة الموسمية في بعض الأنشطة الاقتصادية التي يزدهر أداؤها في مواسم معينة ويتراجع في أخرى، مثل الزراعة وصناعة أجهزة التبريد والتدفئة، ويتغير الطلب على العمالة في هذه الأنشطة تبعا لتغير المواسم، مما يؤدي إلى زيادة الحاجة إليهم أحيانا وانخفاضها أحيانا أخرى، ولمعالجة هذا النوع من البطالة يمكن للعاملين اكتساب مهارات أو مهن إضافية إلى جانب وظائفهم الأساسية، يساعد ذلك على توفير فرص عمل بديلة خلال فترات الركود الموسمي، (الرماني، 2001: 15).
2. **البطالة الدورية:** البطالة الدورية هي البطالة المرتبطة بالدورات الاقتصادية، إذ ترتفع خلال فترات الركود والكساد بسبب انخفاض الطلب الكلي، مما يؤدي إلى تراجع الإنتاج واستخدام الطاقة الإنتاجية، فيضطر العديد من العمال للبحث عن وظائف جديدة (معروف، 2005: 210). وتعد البطالة الدورية من أخطر أنواع البطالة، إذ تنشأ نتيجة انخفاض الناتج القومي وتراجع الإنفاق القومي، مما يدفع المشروعات إلى تقليص الإنتاج وتقليل العمالة، وتزداد حدتها مع طول فترة الركود (قديد، 2010: 19).
3. **البطالة الهيكلية:** تشير البطالة الهيكلية إلى ذلك النوع من البطالة الذي يحدث نتيجة لتغيرات هيكلية في الاقتصاد، بحيث تصبح مؤهلات العمالة غير متوافقة مع فرص العمل المتاحة، ويحدث هذا النوع نتيجة الانخفاض الحاد والكبير في طلب المستهلكين (Marth, 2015: 8)، ينخفض الطلب على الصناعات التقليدية بينما يرتفع على الصناعات الحديثة، مما يؤدي إلى زيادة البطالة في الأولى مع إمكانية استيعابها في الثانية، وقد ينتج ذلك عن دخول التكنولوجيا التي تغير هيكل الطلب الكلي على العمالة (زغاد، 2019: 12).
4. **البطالة الاحتكاكية:** تعرف البطالة الاحتكاكية بأنها البطالة التي يواجهها الأفراد خلال فترة انتقالهم بين الوظائف او عند البحث عن عمل لأول مرة، سواء كانوا قد تركوا وظائفهم السابقة أو يسعون لتحسين أوضاعهم المهنية (صحراوي، 2016: 5)، كما وتعرف هذه البطالة احيانا بالبطالة الانتقالية، وتنشأ بسبب نقص المعلومات لدى اصحاب العمل عن الكفاءات المتاحة، ولدى الباحثين عن الوظائف المتوفرة (دويس، 2013: 4).

5. **البطالة المقنعة:** يعرف هذا النوع من البطالة بوجود أفراد يتقاضون أجورا دون أن يسهموا فعليا في الانتاج، ويحدث ذلك عندما توظف المؤسسات أو الحكومات عددا من العمال يفوق احتياجاتها مما لا يؤثر استبعادهم على الانتاج، كما وتلجأ بعض الحكومات خاصة في الدول ذات الكثافة السكانية العالية إلى هذا الحل للتعامل مع البطالة والتحديات السياسية والاجتماعية، لكن قد يؤدي ذلك إلى ظهور البطالة المقنعة (بن فايزة، 2009: 5).
6. **البطالة الإجبارية:** هي الحالة التي يتعطل فيها العامل بشكل جبري، أي من غير إرادته أو اختياره وهي تحدث عن طريق تسريح العمال، أي الطرد من العمل بشكل قسري، رغم أن العامل راغب في العمل وقادر عليه وقابل لمستوى الأجر السائد (الدباغ والجومر، 2002: 380)، وقد تحدث البطالة الإجبارية عندما لا يجد الداخلون الجدد لسوق العمل فرصا للتوظف، رغم بحثهم الجدي عنه وقدرتهم عليه وقبولهم لمستوى الأجر السائد، ويظهر هذا النوع من البطالة في الدول الصناعية أو في حالة خصخصة الشركات والمنشآت العامة في الاقتصاد الوطني (رحيمي وآخرون، 2018: 147).
7. **البطالة الاختيارية:** وهي الحالة التي يتعطل فيها العامل بمحض إرادته واختياره، حينما يقدم استقالته عن العمل الذي كان يعمل فيه، إما بعزوفه عن العمل أو تفضيله لوقت الفراغ مع وجود مصدر آخر للدخل، أو لأنه يبحث عن عمل أفضل يوفر له أجراً أعلى وظروف عمل أحسن، فقرار التوقف عن العمل هنا اختياري لم يجبره عليه صاحب العمل، فسياسات تخفيض العمالة هنا لا تؤثر على العمال، على أساس أن هذا بمحض إرادتهم (حسن وخلف، 2023: 5).

ثالثاً. آثار البطالة: تعد البطالة من العوامل الرئيسة التي تؤدي إلى مشكلات اجتماعية وصحية، وتسبب آثارًا سلبية على الاقتصاد والسياسة، مما يهدد الاستقرار والتماسك الاجتماعي فيما يأتي أبرز هذه التأثيرات:

أ. الآثار الاقتصادية: يمكن تحديد أهم الآثار الاقتصادية المترتبة عن البطالة بما يأتي:

1. انخفاض الإنتاج الفعلي عن الإنتاج المحتمل أو الممكن (الذي يمثل الإنتاج عند مستوى التشغيل الكامل) من جراء تعطل اعداد من العاملين عن العمل والإنتاج.
2. خسارة الإنفاق على التعليم، إذإن التعليم الذي أنفق على الأشخاص العاطلين عن العمل يصبح إنفاقا غير مجدي أثناء فترة التعطل عن العمل وهذا يمثل خسارة للاقتصاد الوطني (صالح، 2017: 250).
3. اختلال الميزان التجاري، فقلة الإنتاج يقلل التصدير، ويقلل من الناتج والدخل القومي، ومن ثم تنخفض مستويات المعيشة وتنكمش القوى الشرائية ويقلل الاستيراد وهذا يؤدي إلى حالة عدم توازن الميزان التجاري.
4. تأكل قيمة رأس المال البشري، فالخبرات والمهارات العلمية المتراكمة التي يكسبها الإنسان خلال عمله تعتبر في حد ذاتها أصلاً وذات قيمة إنتاجية عالية، إلا أن تعطل الانسان وتوقفه عن العمل ولفترات طويلة لا يؤدي الى وقف عملية اكتساب هذه الخبرات وتراكمها فحسب، بل وإلى تأكلها وإصابتها بالاضمحلال وحتى لو عاد الى العمل لاحقاً فإنه سيصبح اقل إنتاجية وعطاء (عقون، 2010: 14).
5. البطالة تعني عدم استغلال الموارد الإنتاجية بشكل كامل، مما يؤدي إلى هدرها في المجتمع.
6. انخفاض حجم الانفاق الوطني وبالتالي انخفاض مستوى الطلب الكلي مما ينتج عنه انخفاض في الإنتاج (بن الشيخ، 2014: 10).

7. انخفاض حجم إيرادات الدولة من جراء انخفاض حجم الضرائب على الدخول الناجم عن البطالة وضعف القوة الشرائية تدريجياً في السوق الداخلي وزيادة حجم الفقر.

ب. **الآثار الاجتماعية:** من أهم الآثار التي قد تسود في المجتمع هي الآتي:

1. يفتقد العاطلون عن العمل إلى تقدير الذات ويشعرون بالفشل.
2. تسبب البطالة معاناة اجتماعية وعائلية ونفسية بسبب الحرمان وتدني مستويات الدخل.
3. تدفع البطالة الأفراد إلى تعاطي الخمور والمخدرات وتصيبه بالاكتئاب والاغتراب الداخلي (بن مية وحميدي، 2023: 33).
4. تدفع البطالة الأفراد إلى ممارسة العنف والجريمة والتطرف.
5. تؤدي البطالة إلى شل الحياة في بعض القطاعات الانتاجية بسبب لجوء العمال أحياناً إلى الإضرابات والمظاهرات (البديري، 2015: 749).
6. تؤدي البطالة إلى دفع العديد من الكفاءات العلمية وشريحة واسعه من المتعلمين إلى الهجرة الخارجية بحثا عن مصادر دخل جديدة.
7. تعزز البطالة ظاهرة الهجرة وخاصة هجرة الشباب (عرجون وآخرون، 2014: 31).

ج. **الآثار السياسية:** يتمثل أهم الآثار السياسية بالآتي:

1. تؤدي البطالة إلى آثار سياسية وأمنية خطيرة، أبرزها ضعف الشفافية والنزاهة.
2. قد تسهم في تفشي مظاهر التطرف والعنف.
3. تدفع بعض الأفراد إلى الهجرة خارج البلاد، سواء بطرق قانونية أو غير قانونية، بحثاً عن فرص عمل وظروف معيشية أفضل (الكتري، 2017: 50).
4. تسهم في اضطراب الأوضاع المجتمعية وتفاقم التوترات، مما ينعكس سلباً على الاستقرار العام (صباح، 2017: 26).

المطلب الثاني: مدخل مفاهيمي لبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية المؤثرة في البطالة

أولاً. الناتج المحلي الإجمالي: يعد الناتج المحلي الإجمالي من أهم المؤشرات الاقتصادية لقياس أداء الاقتصاد، إذ يعكس القيمة الكلية للسلع والخدمات المنتجة داخل الدولة خلال فترة معينة، وتبرز أهميته في قياس النمو الاقتصادي، وتقدير الرفاهية، وتحليل قدرة الاقتصاد على خلق فرص عمل وتحقيق التوازن المالي (عكاوى وحسن، 2024: 88).

وبناء على ذلك، يفهم الناتج المحلي الإجمالي بوصفه مفهوما جغرافيا يركز على مكان حدوث النشاط الاقتصادي، لا على جنسية القائمين عليه، وهو ما يميزه عن الناتج القومي الإجمالي الذي يعتمد على جنسية المنتجين، سواء داخل البلد أو خارجه، مع استبعاد ما ينتجه الأجانب داخل الدولة (بن خليل، 2024: 251).

ثانياً. النمو السكاني: نمو السكان هو التغير في عدد السكان سواء بالزيادة أو النقصان، ويعود هذا التغير إلى ثلاثة عوامل رئيسة هي المواليد والوفيات والهجرة. ويتأثر النمو السكاني بكل هذه العوامل، كما قد يختلف التوازن بينها من وقت إلى آخر(قداوي، 2014: 3).

ويعرف معجم المصطلحات الاقتصادية نمو السكان بأنه زيادة عددهم نتيجة لارتفاع المواليد وانخفاض الوفيات، مع الإشارة إلى أن هذا النمو لا يكون متساويا في جميع المناطق، فهناك دول تشهد نموا بطيئا، وأخرى نموا سريعا، وبعضها يتأرجح بين الزيادة والنقصان (شاجي وجاسم، 2024: 12).

ثالثاً. التضخم: على الرغم من شيوع هذا المصطلح وانتشاره في معظم اقتصادات العالم في الوقت الحاضر، إلا أنه لا يوجد حتى الآن اتفاق بين الاقتصاديين على تعريف محدد وواضح للتضخم. فهناك من يرى أن التضخم ينشأ نتيجة زيادة كمية النقد المتداول بما يفوق حجم المعروض السلعي، مما يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، في حين يعتقد آخرون أن التضخم قد يكون نتيجة زيادة الإنفاق القومي دون أن يرافقه نمو في الإنتاج (Gottschalk, 2014: 2).

كما يمكن تعريف التضخم بأنه الارتفاع المستمر في مستوى الأسعار بشكل عام خلال فترة زمنية معينة. فمثلاً إذا كان معدل التضخم السنوي 3%، فأن هذا يعني أن متوسط السعر قد ارتفع بنسبة 3% خلال السنة المحددة (Aubrey, 2015: 13).

رابعاً. الاستثمار المحلي: إن مفهوم الاستثمار شهد تباينا في التعريفات نظرا لاختلاف السياسات العامة والمفاهيم المتعلقة بالاستثمار المحلي، إذ يشير إلى مجموعة واسعة من الأنشطة والبرامج التي تعلنها الحكومة بهدف تحفيز الاقتصاد المحلي وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في المجتمعات المحلية (Mahdi & Fisal, 2023: 3).

الاستثمار المحلي يمكن تعريفه على أنه عملية منظمة ومخططة تهدف إلى الاستخدام الفعال للموارد والأموال لتحقيق قيمة مضافة ومردودية تسهم في التنمية وتحقق عوائد مستقبلية (ريمة وبوعراب، 2020: 1691).

كما يعرف بأنه يشمل جميع أشكال الاستثمار داخل السوق المحلي، بغض النظر عن نوع الأداة الاستثمارية المستخدمة، مما يعني أن كل الأموال المستثمرة داخل حدود الدولة من قبل المقيمين، سواء كانوا أفرادا أو مؤسسات، تعد استثمارا محليا، سواء كانت في شكل عقارات، أوراق مالية، ذهب أو عملات أجنبية (الديب، 2019: 19-20).

خامساً. الاستثمار الأجنبي المباشر: الاستثمار الأجنبي المباشر هو استثمار طويل الأمد ينفذ من خلال امتلاك أو إنشاء مشاريع إنتاجية في دولة أجنبية مع مشاركة فعلية في إدارتها وتشغيلها، ويهدف إلى دعم الاقتصاد المحلي عبر نقل التكنولوجيا وتوفير فرص العمل وتحفيز النمو (قبال، 2013: 18).
يعرف تقرير منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد) الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه علاقة استثمارية طويلة الأجل تنشأ بين شركة من بلد المستثمر ووحدة إنتاجية في البلد المضيف، وتعكس مصالح دائمة وقدرة على الإدارة والتحكم (مومو، 2013: 3).

ويشير تعريف صندوق النقد الدولي إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتم بغرض اكتساب مصلحة مستمرة في مشاريع تدار في دولة أخرى، ويمنح المستثمر الأجنبي قدرة مؤثرة على إدارة المشروع من خلال امتلاك ما لا يقل عن عشرة في المئة من رأسماله (كمال، 2014: 3).

المبحث الثاني: الجانب العملي للبحث (تحليل وقياس أثر بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في معدلات البطالة في العراق للمدة (2004-2023)

يعرف النموذج القياسي (Econometrics Model) بأنه مجموعة من العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية لتمثيل ظاهرة معينة (خالية من التفاصيل والتعقيدات) بهدف تحليلها، وإن نقطة الأساس في النماذج القياسية هي دراسة العلاقات الافتراضية بين متغير معتمد ومتغيرات مستقلة، ويستخدم نموذج الاقتصاد القياسي لتفسير سلوك جزء من مجتمع يحتوي على الأقل متغيراً مستقلا واحداً لا يساوي صفراً (Koutsoyiannis, 1977: 12-13)، يتناول البحث في هذا المحور قياس وتحليل أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل (الناتج المحلي الإجمالي والنمو السكاني والتضخم

والاستثمار المحلي والأجنبي) على معدلات البطالة في العراق للمدة (2004-2023)، وقد استخدام البحث الأسلوب القياسي لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطئة، اي نموذج ARDL، وقد جرت العادة قبل البدء بعملية القياس أن يتم توصيف وصياغة النماذج بصورة دقيقة، وذلك بالاعتماد على مجموعة من الاختبارات مثل اختبارات مشاكل التوصيف القياسي واختبارات جذر الوحدة (الاستقرارية) Stationary، واتجاهات التكامل المشترك Co-integration، وآلية تصحيح الخطأ العشوائي Correction Mechanism Error وغيرها. (Gujarati، 2011: 797).

أولا. مرحلة تحديد المتغيرات المستخدمة وتوصيف النموذج القياسي: تحكم العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية عدد من الصيغ أبسطها الصيغة الخطية وهي كالآتي:

$$Yi= f(X1 , X2 , \dots Xn)$$

$$Y = B_0 \pm B_1X_{1t} \pm B_2X_{2t} \pm B_n \dots . X_{nt} + U_t$$

إذ إن :

Y =المتغير التابع

X1, X2 …Xn = المتغيرات المستقلة

B0 , B1, B2…,Bn = المعالم (Coefficients)

U =الخطأ العشوائي (المتغيرات العشوائية)

ولغرض بيان أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على معدلات البطالة في العراق للمدة (2004-2023) تم استخدام نماذج قياسية مختلفة لقياس وتحليل موضوع البحث من خلال الاستعانة بالبيانات الثانوية للمدة (2004-2023) الخاصة بـ(معدلات البطالة، الناتج المحلى الاجمالي، عدد السكان اي معدل النمو السكاني، معدلات التضخم، الاستثمار المحلي المباشر، الاستثمار الأجنبي المباشر، المتغير الوهي المعبر عن الأحداث والأزمات المالية والسياسية (أحداث داعش) والصحية (الكورونا)). ومن المتوقع أن تكون اشارات معلمات التقدير اعتمادا على النظرية الاقتصادية والبحوث السابقة كما هو مبين في التمثيل الوصفي للمتغيرات المستخدمة في الأنموذج القياسي في الجدول رقم (1):

جدول (1): التمثيل الوصفي للمتغيرات المستخدمة في الأنموذج القياسي

المتغيرات	الصفة	الاشارات المتوقعة	المصدر
المتغير التابع	معدلات البطالة		النظرية الاقتصادية والبحوث السابقة
المتغيرات المستقلة	GDP: الناتج المحلى الاجمالي	-	
	NPG: عدد السكان= معدل النمو السكاني	+	
	INF: معدل التضخم	+	
	LDI: الاستثمار المحلي المباشر	-	
	FDI: الاستثمار الاجنبي المباشر	-	
	DAMV: المتغير الوهمي	+	

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على النظرية الاقتصادية والبحوث والدراسات السابقة

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 22, No. 73, Part (2): 525-547
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.22.73.2.23

وبناءً على التوقعات المسبقة في الجدول رقم (1) تمت صياغة النموذج القياسي المقترح بالصيغة الآتية:

$$IM_t = B_0 - B_1 GDP_t + B_2 NPG_t + B_3 INF_t - B_4 LDI_t - B_5 FDI_t + B_6 DUMV_t + U_t$$

إذ إن:

IM = معدلات البطالة (متغير التابع)

بينما كانت المتغيرات المستقلة كالآتي:

GDP = الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية

NPG = معدل نمو السكان

INF = معدل التضخم

LDI = الاستثمار المحلي المباشر

FDI = الاستثمار الاجنبي المباشر

DUMV = المتغير الوهمي

B = المعلمات

t = الزمن

U = الخطأ العشوائي / المتغير العشوائي

1. **اختبار الثبات والاستقرارية Stationary test**: يعد الاستقرارية من الاختبارات المهمة للكشف عن مدى استقرارية البيانات والمتغيرات في النموذج المستخدم وهناك اختبارات كثيرة مختلفة يمكن استخدامها لبيان مستوى الثبات والاستقرارية في البيانات، إلا أن كلاً من Fuller-Dickey Augmented) وPhillips Perron) من الاختبارات الأكثر استخداما وتظهر نتائج هذين الاختبارين على النحو الآتي:

جدول (3): نتائج اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) لاستقرارية البيانات

المتغيرات	ADF: Augmented Dickey –Fuller				PP: Phillips-Perron			
	المستوى (level)		الفرق الاول (First Difference)		المستوى (level)		الفرق الاول (First Difference)	
	Trend	Intercept	Trend	Intercept	Trend	Intercept	Trend	Intercept
معدلات البطالة	0.0104	0.0003	0.0001	0.0000	0.0082	0.0004	0.0027	0.0000
الناتج المحلي الاجمالي	0.0351	0.0162	0.0351	0.0008	0.0064	0.0108	0.0027	0.0002
معدل النمو السكاني	0.0342	0.2682	0.0099	0.0021	0.2283	0.0777	0.0100	0.0021
معدلات التضخم	0.0321	0.0000	0.0079	0.0003	0.0006	0.0000	0.0094	0.0110
الاستثمار المحلي	0.0075	0.0018	0.0018	0.0003	0.0075	0.0007	0.0004	0.0003
الاستثمار الاجنبي المباشر	0.0236	0.0067	0.0308	0.0053	0.0001	0.0067	0.0027	0.0003

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام برامج E-views 12.

تظهر نتائج الجدول رقم (3) وبالاعتماد على اختبار ديكي فولر الموسع (Augmented Dickey- Fuller) أن معظم المتغيرات كانت مستقرة عند المستوى I(0)، لأن

القيمة الاحتمالية الحرجة (.Prob) كانت أقل من القيمة المحددة (0.05)، عدا متغير معدل النمو السكاني الذي لم تكن مستقرة عند المستوى I(0) عند اختبار (Intercept)، لأن القيمة الاحتمالية الحرجة (.Prob) كانت أكبر من القيمة المحددة (0.05)، ولكن عند أخذ الفرق الأول (First Difference) أي I(1)، فأن جميع المتغيرات اصبحت مستقرة لأن القيمة الاحتمالية الحرجة (.Prob) أصبحت أقل من القيمة المحددة (0.05).

كما يتضح من نتائج اختبار فيليبس بيرون Phillips-Perron، اي (PP) أن جمع المتغيرات(عدا معدل النمو السكاني) كانت مستقرة عند المستوى I(0)، لأن القيمة الاحتمالية الحرجة (.Prob) كانت أقل من القيمة المحددة (0.05)، في حين لم يكن متغير معدل النمو السكاني مستقرة عند المستوى I(0) عند اختباري (Intercept) و(Trend)، لأن القيمة الاحتمالية الحرجة (.Prob) لهما كانت أكبر من القيمة المحددة (0.05)، ولكن عند أخذ الفرق الأول (First Difference) أي I(1)، اصبحت جميعها مستقرة لأن القيمة الاحتمالية الحرجة(.Prob) أصبحت أقل من(0.05)، وهذا يعني أن بيانات السلاسل الزمنية للمتغيرات اصبحت مستقرة، وبذلك فأن هذه النتائج تدعم اجراء الارتباط (Correlation) والتكامل المشترك (Co-integration) بين المتغيرات في النماذج الخاصة بموضوع البحث.

2. **الارتباط والعلاقات الارتباطية بين المتغيرات (Correlation):** لبيان حجم العلاقة واتجاهها بين متغيرات أنموذج البحث تم تقدير معاملات الارتباط لها وكانت نتائج التقدير كما في الجدول رقم (4):

جدول (4): نتائج الارتباط وحجم العلاقة بين المتغيرات الداخلة في النموذج المعتمدة

المتغيرات	الناتج المحلي الاجمالي	معدل النمو السكاني	معدلات التضخم	الاستثمار المحلي المباشر	الاستثمار الاجنبي المباشر	متغير الوهمي
معدلات البطالة	0.123 -	0.570	0.478	0.315 -	0.176 -	0.236
مستوى الارتباط	ضعيف جدا	متوسط	ضعيف	ضعيف	ضعيف جدا	ضعيف
نوع العلاقة	سالبة	موجبة	موجبة	سالبة	سالبة	موجبة

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام برنامج E-views 12.

من خلال الجدول رقم (4) يتضح ما يأتي:

أ. توجد علاقة عكسية ضعيفة جدا بين معدلات البطالة وناتج المحلي الاجمالي.
ب. وجود علاقة طردية متوسط بين معدلات البطالة ومعدل النمو السكاني.
ج. وجود علاقة طردية ضعيفة بين معدلات البطالة ومعدلات التضخم.
د. وجود علاقة عكسية ضعيفة بين معدلات البطالة والاستثمار المحلي المباشر.
ه. وجود علاقة عكسية ضعيفة جدا بين معدلات البطالة والاستثمار الأجنبي المباشر.
و. وجود علاقة طردية ضعيفة بين معدلات البطالة ومتغيرات الوهمي.

3. **التكامل المشترك بين متغيرات داخل النموذج: Co-integration test**: التكامل هو من الاختبارات المهمة لبيان مستوى التكامل بين متغيرات موضوع البحث، حتى يسمح بإجراء تقدير النموذج، ومن الضروري على الأقل وجود علاقة واحدة بين واحد من المتغيرات المستقلة والمتغير

التابع (Hoqu & Yusop 2010: 37-52)، لضمان الاستمرار في تقدير النموذج، وهناك مؤشرات كثيرة يمكن استخدامها لبيان مستوى التكامل بين المتغيرات، إلا أن إختباري (Johansen Test و Bounds Test) يعدان من الاختبارت الشائعة في هذا المجال، وبعد اجراء الاختبارين تم الحصول على النتائج الموضحة في الجدول رقم (5).

جدول (5): نتائج اختبار التكامل المشترك بين متغيرات النموذج (Johansen Test)

Critical Value (0.05) Maximum Eigenvalue	Prob. القيمة الاحتمالية الحرجة	Critical Value (0.05) Trace statistic	Prob. القيمة الاحتمالية الحرجة	Variables المتغيرات
50.59985	0.0000	150.5585	0.0000	معدلات البطالة
44.49720	0.0000	117.7082	0.0000	ناتج المحلي الاجمالي
38.33101	0.0000	88.80380	0.0000	معدل النمو السكاني
32.11832	0.0206	63.87610	0.0009	معدلات التضخم
25.82321	0.0937	42.91525	0.0242	الاستثمار المحلي المباشر
19.38704	0.0930	25.87211	0.1319	الاستثمار الاجنبي المباشر
(Bounds Test)				
F-Bounds Test	Value	Significant level	I(0) Lower	I(1) Upper
	23.96996 أكبر بكثير من قيمة (Upper)	10%	2.53	3.59
		5%	2.87	4
		2.5%	3.19	4.38
		1%	3.6	4.9

المصدر: الجدول من اعداد الباحث باستخدام برنامج E-views 12.

من خلال الجدول رقم (5) يتضح أن أغلبية المتغيرات الداخلة في النموذج ذات علاقة تكاملية مشتركة مع بعضها في مستوى المعنوية (1%, 5%,10%)، وبهذا يتم رفض فرضية العدم التي تشير إلى عدم وجود علاقة إحصائية معنوية بين المتغيرات داخل النموذج. وتقبل الفرضية البديلة التي تقر بوجود علاقات تكاملية مقبولة اقتصاديا وإحصائيا وقياسيا، وبذلك فأن هذه النتائج تدعم إجراء تقدير النموذج القياسي.

4. **العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة (Granger Causality Tests)**: يركز مفهوم السببية على وجود العلاقة السببية بين متغيرات موضوع البحث، هنالك العديد من الاختبارات لتحديد الاتجاه والعلاقة السببية بين المتغيرات (one direction or two direction)، إلا أن اختبار (Granger Causality) يعد من الاختبارات الرئيسة والاكثر استخداما في مجال التحليل الاقتصادي، تم عرض نتائج هذا الاختبار في الجدول رقم (6):

جدول (6): نتائج اختبار العلاقة السببية بين متغيرات النموذج

اختبار-F	Prob. القيمة الاحتمالية الحرجة	Variables المتغيرات
0.85980	0.4478	الناتج المحلي الإجمالي يتجه إلى معدلات البطالة
2.74685	0.1042	معدلات البطالة يتجه إلى الناتج المحلي الإجمالي
4.79847	0.0275	معدل النمو السكاني يتجه إلى معدلات البطالة
0.12175	0.8864	معدلات البطالة يتجه إلى معدل النمو السكاني
2.77590	0.0991	معدلات التضخم يتجه إلى معدلات البطالة
10.5514	0.0019	معدلات البطالة يتجه إلى معدلات التضخم
2.84287	0.0946	الاستثمار المحلي يتجه إلى معدلات البطالة
0.96116	0.4080	معدلات البطالة يتجه إلى الاستثمار المحلي المباشر
5.20551	0.0218	الاستثمار الأجنبي المباشر يتجه إلى معدلات البطالة
0.04848	0.9529	معدلات البطالة يتجه إلى الاستثمار الأجنبي المباشر

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام برنامج E-views 12.

يظهر من الجدول رقم (6) ومن خلال مقارنة قيمة (p-value) عند مستويي المعنوية (5%-10%)، إن هناك علاقة سببية ذات دلالة إحصائية من عدد من المتغيرات المستقلة إلى المتغير التابع، لأن القيمة الاحتمالية (Prob.)لهم أقل من(0.05، او 0.10) للمستويين أعلاه، لذا نرفض فرضية العدم القائلة (بعدم وجود علاقة سببية)، ونقبل بالفرضية البديلة، وبالاعتماد على النتائج يتبين وجود علاقة سببية ذات دلالة إحصائية من معدل النمو السكاني إلى معدلات البطالة، وهو ما يعكس التأثير المباشر للزيادة السكانية في زيادة حجم قوة العمل، كما وتوجد علاقة سببية متبادلة بين التضخم والبطالة، مما يتماشى جزئيًا مع منحنى فيليبس الذي يشير إلى وجود علاقة عكسية بين المتغيرين، كما وتوجد علاقة سببية أحادية الاتجاه من الاستثمار المحلي إلى البطالة، كذلك توجد علاقة سببية أحادية الاتجاه من الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدلات البطالة، وهو ما يدل على تأثير كفاءة النشاط الاستثماري الأجنبي وحجم العمالة المتاحة أو المستغلة، وهذه النتائج تدعم تقدير النموذج القياسي تقديراً صحيحاً.

5. تقدير النموذج القياسي: (Econometrics Model Estimation): إن نتائج إختبارات الثبات والاستقرار والتكامل المشترك والسببية، يدعمان تقدير النموذج المقترح بشكل صحيح، ولأجل قياس وتحليل أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في معدلات البطالة في العراق تم استخدام نماذج قياسية مختلفة من خلال الاستعانة بالبيانات الثانوية للمدة (2004 – 2023) الخاصة بـ(معدلات البطالة، الناتج المحلى الاجمالي، معدل النمو السكاني، معدلات التضخم، الاستثمار المحلي، الاستثمار الأجنبي المباشر، المتغير الوهمي المعبر عن الأحداث والأزمات المالية والسياسية (أحداث داعش) والصحية (الكورونا)). وقد تم اختيار نموذج (ARDL) لإعطائها نتائج أفضل من حيث الاختبارات الاقتصادية والاحصائية والقياسية وكانت نتائج التقدير كما هي في الجدول رقم (7).

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 22, No. 73, Part (2): 525-547
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.22.73.2.23

جدول (7): نتائج المعلمات المقدرة باستخدام نموذج (ARDL)

Dependent variable المتغير التابع	Independent variable المتغيرات المستقلة	التقدير العام	
		Coefficient المعلمات المقدرة	Prob. القيمة الاحتمالية الحرجة
معدلات البطالة IM	GDP: الناتج المحلي الاجمالي	-0.3258	0.0006
	NPG : معدل النمو السكاني	9.4590	0.0017
	INF: معدلات التضخم	0.0770	0.0002
	LDI: الاستثمار المحلي	-0.3805	0.0000
	FDI : الاستثمار الاجنبي المباشر	-0.0735	0.0335
	DAMV : المتغير الوهمي	0.2788	0.0000

Independent variable المتغيرات المستقلة	الامد القصير		الامد الطويل	
	Coefficient المعلمات المقدرة	Prob. القيمة الاحتمالية الحرجة	Coefficient المعلمات المقدرة	Prob. القيمة الاحتمالية الحرجة
GDP: الناتج المحلي الاجمالي	-0.3258	0.0006	0.3387	0.0000
NPG : معدل النمو السكاني	9.4590	0.0017	6.1407	0.0002
INF : معدلات التضخم	0.0770	0.0002	-0.0375	0.0009
LDI : الاستثمار المحلي المباشر	-0.3805	0.0000	-0.1417	0.0000
FDI : الاستثمار الاجنبي المباشر	-0.4195	0.0000	0.2017	0.0000
DAMV : المتغير الوهمي	0.2788	0.0000	0.1415	0.0008
الحد الثابت(C)	3.5511	نقطة التوازن (EP)		-1.9872

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام برنامج E-views 12.

يمكن تحليل علاقة المتغيرات المستقلة المتضمنة في البحث مع المتغير المعتمد على وفق النتائج المتحصلة عليها باستخدام البرنامج الاحصائي (E-views12) على النحو الآتي:

أولاً. العلاقة بين الناتج المحلي الاجمالي ومعدلات البطالة: يتبين من نتائج الجدول أنه زيادة الناتج المحلي الاجمالي بمقدار (1%) أدّى إلى انخفاض معدلات البطالة في الأمد القصير بمقدار (0.3258 -%)، أي بمعنى أن هناك علاقة عكسية بين الناتج المحلي الاجمالي ومعدلات البطالة في الأمد القصير، وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية التي تشير إلى أن توسيع النشاط الاقتصادي وزيادة الناتج المحلي الاجمالي يمكن أن يؤدي إلى زيادة إنشاء المشاريع الجديدة وبالتالي خلق فرص عمل جديدة، مما يساهم في خفض معدلات البطالة مع تحسن السياسات الاقتصادية، إلا أن هذه العلاقة اصبحت طردية في الأمد الطويل، أي إن زيادة الناتج المحلي الاجمالي بمقدار (1%) تؤدي إلى زيادة معدلات البطالة في الأمد الطويل بمقدار (0.3387%) وهذه النتيجة لا تتوافق مع النظرية الاقتصادية، ويمكن تفسير ذلك بأن الناتج المحلي الإجمالي في العراق يعاني اختلالا هيكليا في تركيبه بفعل الاعتماد الكامل على قطاع النفط وتراجع انتاجية القطاعات الاقتصادية (الزراعة، الصناعات التحويلية، والسياحة) الأمر الذي أدى إلى اختلال التوازن الاقتصادي، وبما أن قطاع النفط هو قطاع

كثيف لرأس المال وهو المساهم الأكبر في تكوين الناتج المحلي الإجمالي مما سبب انخفاض في القوة العاملة ومن ثم زيادة معدلات البطالة وتفاقمها (الوائلي وشدهان، 2021: 8).

ثانياً. العلاقة بين معدل النمو السكاني ومعدلات البطالة: بالعودة إلى نتائج التقدير في الجدول رقم (7) يتبين وجود علاقة طردية بين معدل النمو السكاني ومعدلات البطالة في الأمد القصير، أي كلما ازداد معدل النمو السكاني بمقدار (1%) أدى ذلك إلى ارتفاع معدلات البطالة في الأمد القصير بمقدار (9.4590%)، وهذه النتيجة تتوافق مع واقع النظرية الاقتصادية، إذ إن الزيادة السكانية تعني دخول أعداد كبيرة من الشباب سنويًا إلى سوق العمل، في الوقت الذي يعاني فيها الاقتصاد العراقي من ضعف التنويع والاعتماد على قطاع النفط، ما يقلل من فرص العمل المتاحة في القطاعات الإنتاجية. فضلا عن غلبة العادات الاجتماعية والزواج المبكر والرغبة في الانجاب وخصوصا في المناطق القبلية وزيادة معدلات الخصوبة. كما وإن هذا التأثير قد يستمر في الأمد الطويل إيجابيا، إذ إن زيادة معدل النمو السكاني بمقدار (1%)، يؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة بمقدار (6.1407%) لأن زيادة عدد السكان تؤدي إلى زيادة أعداد العاطلين عن العمل، خاصة في البلدان النامية التي تعاني من قلة المشاريع الإنتاجية والخدمية، وقد أوصى البحث بضرورة تمويل المشروعات الإنتاجية القائمة ومعالجة الاختلالات الهيكلية في الاقتصادات النامية، ولا سيما في مجال تخطيط وهيكلة القوة العاملة، لضمان قدرة الاقتصاد على استيعاب العاطلين عن العمل.

ثالثاً. العلاقة بين معدلات التضخم ومعدلات البطالة: كما ويظهر الجدول السابق أن هناك علاقة طردية بين معدلات التضخم ومعدلات البطالة في الأمد القصير، إذ إن زيادة معدلات التضخم بمقدار (1%) يؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة في الأمد القصير بمقدار (0.0770%)، وهذا يتوافق مع النظريات الاقتصادية حيث يمكن أن تتعايش حالتا التضخم والبطالة معًا، وهو ما تشير إليه المدرسة النقدية في تفسير ظاهرة التضخم الركودي، وفي حالة الاقتصاد العراقي، يرجع تزامن هاتين الحالتين إلى زيادة عرض النقد واتساع الطلب الكلي في ظل ريعية الاقتصاد العراقي، كما وإن ارتفاع الأسعار لا يقابله توسّع في الإنتاج أو خلق فرص عمل، بسبب الاعتماد الكبير على الاستيراد وتراجع القطاعات الإنتاجية المحلية. مما يؤدي إلى زيادة البطالة والتضخم معًا. وهذه النتيجة تتوافق مع نتيجة (الوائلي وشدهان، 2021: 8). إلا أن هذه العلاقة أصبحت عكسية في الأمد الطويل، إذ إن زيادة معدلات التضخم بمقدار (1%) ادت إلى انخفاض معدلات البطالة في الأمد الطويل بمقدار (-0.0375%)، ويمكن تفسير ذلك بأن الاقتصاد يمكن أن يتأقلم جزئيًا مع معدلات التضخم على المدى الطويل مع مرور الوقت، كما وفي فترات ارتفاع أسعار النفط، قد يصاحب التضخم زيادة في الإنفاق الحكومي على المشاريع والتوظيف، مما يؤدي إلى تقليل البطالة على المدى الطويل. وهذا يتوافق مع دراسة (يحيى والعبادي، 2022: 328).

رابعاً. العلاقة بين الاستثمار المحلي ومعدلات البطالة: وفيما يخص العلاقة بين الاستثمار المحلي ومعدلات البطالة فقد تبيّن من الجدول أن زيادة الاستثمار المحلي بمقدار (1%) يؤدي إلى انخفاض معدلات البطالة في الأمد القصير بمقدار(0.3805-%) في الأمد القصير، أي إن هناك علاقة عكسية بين الاستثمار المحلي ومعدلات البطالة في الأمد القصير، وهذه العلاقة تتفق مع النظريات الاقتصادية الكلاسيكية والكينزية التي تربط بين زيادة الاستثمار والنمو الاقتصادي، ومن ثم خلق فرص العمل، مما يسهم في خفض البطالة فضلا عن عمليات إعادة الإعمار التي زادت من فرص العمل، وتحفيز القطاع الخاص عبر قوانين الاستثمار الجديدة، وزيادة الإنفاق الحكومي على المشاريع، فضلا عن

تحسن الأوضاع الأمنية نسبياً، وقد استمرت هذه العلاقة العكسية خلال الأمد الطويل وكانت تأثيرها في خفض معدلات البطالة بمقدار (0.1417-%)، وهي تتوافق مع جوهر النظريات الاقتصادية المذكورة أعلاه والتي ترى أن الاستثمار يعزز النمو الاقتصادي في الأمد الطويل من خلال اثر مضاعف الاستثمار وتوسيع القطاعات الإنتاجية، وتحفيز الابتكار، وتحسين البنية التحتية، مما يخلق فرص عمل جديدة ويخفض معدلات البطالة بمرور الوقت.

خامساً. العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدلات البطالة: بالعودة إلى معطيات الجدول رقم (7)، يتبين وجود علاقة عكسية بين الاستثمار الأجنبي المباشرFDI ومعدلات البطالة في الأمد القصير، إذ كلما زاد الاستثمار الأجنبي المباشر بمقدار (1%) أدى ذلك إلى انخفاض معدلات البطالة بمقدار (0.4195-%)، في الأمد القصير، وهذه العلاقة تتفق مع النظرية الاقتصادية (التي ترى أن الاستثمار الأجنبي يسهم في نقل التكنولوجيا، تحسين كفاءة الإنتاج، وتوسيع القطاعات الاقتصادية، مما يخلق فرص عمل جديدة ويعزز النمو الاقتصادي ويخفض البطالة)، إلا أن هذا العلاقة اصبحت طردية بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدلات البطالة في الأمد الطويل، حيث زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 1% يؤدي إلى زيادة معدلات البطالة بنسبة 0.2017%، وهذه النتيجة قد لا تتوافق مع ما تفترضه النظرية الاقتصادية، ويمكن تفسير ذلك إلى أن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر قد تخلق منافسة تؤدي إلى خروج المنشآت المحلية من السوق، مما يسهم في ارتفاع معدلات البطالة، فضلا عن ذلك فأن أغلب الاستثمارات الأجنبية في العراق تتركز في قطاع النفط والطاقة، وهو قطاع كثيف رأس المال، يستخدم تكنولوجيا متقدمة ويحتاج لعدد محدود من العمالة، وغالبًا ما يُستقدم خبراء وفنيون أجانب، لذا فبعد انتهاء "وظائف الإنشاءات"، قد لا تستمر الوظائف للعمال المحليين.ومن ثم فأنها يحد من فرص العمل المتاحة وهذا يتفق مع ما توصل إليه دراسة (البجارى والمشهداني، 2019: 177- 178).

أما فيما يتعلق بنقطة التوازن (معامل حد تصحيح الخطأ) فإنها تمثل مقدار التغيير في المتغير التابع نتيجة لانحراف قيمة المتغير المستقل في الأجل الطويل بمقدار وحدة واحدة، ومن المتوقع أن يكون سالباً ومعنويا وقد بلغ (CointEq(-1)= -1.9872) وبدلالة إحصائية (0.0000 Proob)، مما يدل على صحة نموذج تصحيح الخطأ المقدر إحصائيا، ويدل الإشارة السالبة على سرعة التعديل من الأجل القصير إلى الأجل الطويل.

6. الاختبارات التشخيصية للمصداقية وملائمة النموذج المعتمد: (Diagnostic tests): اعتمد هذا البحث على مؤشرات إحصائية عدة بما في ذلك(R2، Adjusted R2، Std. Error، SSR، AIC)، وكذلك العديد من الاختبارات القياسية بما في ذلك (الارتباط الذاتي، التعدد الخطي، تجانس التباين، التشخيص، التوزيع الطبيعي للبيانات واستقرار المعلمات المقدرة)، والجدول رقم (8) يبين قيم ودلالات الاحصائية لبعض هذه المؤشرات والاختبارات.

جدول (8): يبين نتائج اختبار لصلاحية النموذج المقدر

المشاكل القياسية	الاختبارات القياسية	القيمة الاحتمالية الحرجة	المؤشرات الاحصائية	القيمة الاحتمالية الحرجة
مشكلة الارتباط الذاتي	LM Breusch-Godfrey Test:	0.1018	R-Squared	0.99

المشاكل القياسية	الاختبارات القياسية	القيمة الاحتمالية الحرجة	المؤشرات الاحصائية	القيمة الاحتمالية الحرجة
مشكلة الارتباط المتعدد	Variance Inflation Factors	(6.02-1.59)اقل من 10	Adjusted R2	0.97
مشكلة عدم تجانس التباين	ARCH test for Heteroskedasticity	0.1170	F-statistic Prob(F-statistic)	46.766 (0.0000)
مشكلة التشخيص	Ramsey Reset Test	0.9565	S.E. of regression Sum squared resid	0.0282 0.0055
مشكلة عدم التوزيع الطبيعي للبيانات	Jarque – Bera Test	0.5261	AIC	-4.1803

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام برنامج E-views 12.

يتضح من الجدول رقم (8) ما يأتي:

أ. أن جميع النماذج المقدرة قد اجتازت الاختبارات الاحصائية (كالارتباط الذاتي، التعدد الخطي، عدم تجانس التباين، التشخيص، مشكلة التوزيع التطبيعي للبيانات) بعد استخدام الفروقات والابطاء واللوغارتمية، وذلك دليل على ملائمة النموذج المعتمد.

ب. معامل التحديد (R2) مرتفع جدا ويساوي (99%)، وهذا يعني أن كل المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج لها علاقة قوية ومعنوية بالمتغير التابع، ويفسر بأن حوالي (99%) من التغييرات الحاصلة في المتغير التابع يرجع سببها إلى المتغيرات المستقلة الموجودة في النموذج.

ج. الاختلاف بين معامل التحديد (R2) ومعامل التحديد المعدل (Adjusted R2) قليل جدا، وهذا يعني أن المتغيرات الداخلة في النموذج المقدر ضرورية ومهمة، وهذا دليل على حسن تقدير النموذج.

د. قيمة (F) للنموذج البالغة (46) وبدلالة إحصائية (0.000) وهي أقل من قيمة P-Value (0.05)، لذا نرفض فرضية العدم التي تقر بانعدام العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، وهذا دليل على جودة النماذج المقدرة من الناحية الاحصائية، ومن جهة أخرى نلاحظ أن قيمة (Standard Error) قليلة (أقل من 5%)، وهذا دليل على صحة النماذج المقدرة ومصداقيتها من الناحية الإحصائية.

ه. (AIC) عبارة عن حجم المعلومات المفقودة في النماذج المقدرة، ويعّد من المؤشرات الإحصائية المهمة، وكلما كانت القيمة أقل كانت أفضل، ومن خلال الجدول رقم (8) يتبين أن القيم المفقودة في النماذج المقدرة قليلة ومقبولة عموماً، وهذا دليل على حسن التقدير للنماذج المعتمدة.

و. إن (SSR) مقياس التناقض بين البيانات ونماذج التقدير، ويشير إلى ملاءمة النموذج للبيانات. ويستخدم كمعيار أمثل في اختيار المعلمة واختيار النموذج. وكلما كانت القيمة أقل كانت أفضل، ومن خلال الجدول رقم (8) يتبين أن القيم في النماذج المقدرة مقبولة عموماً، وهذا دليل على ملاءمة النموذج للبيانات.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 22, No. 73, Part (2): 525-547
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.22.73.2.23

7. اختبارات الاستقرارية للنماذج (CUSUM Test, CUSUM Of Squares Test): وللتأكد من استقرار التغيرات الهيكلية في النموذج المعتمدة في هذا البحث يجب استخدام الاختبارات المناسبة لذلك مثل المجموع التراكمي للبواقي المعودة (CUSUM) وكذلك المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعودة (CUSUM Of Squares Test)، ويعد هذان الاختباران من أهم الاختبارات في هذا المجال، ويمكن تصوير ذلك من خلال الأشكال البيانية للنماذج المعتمدة بالآتي:

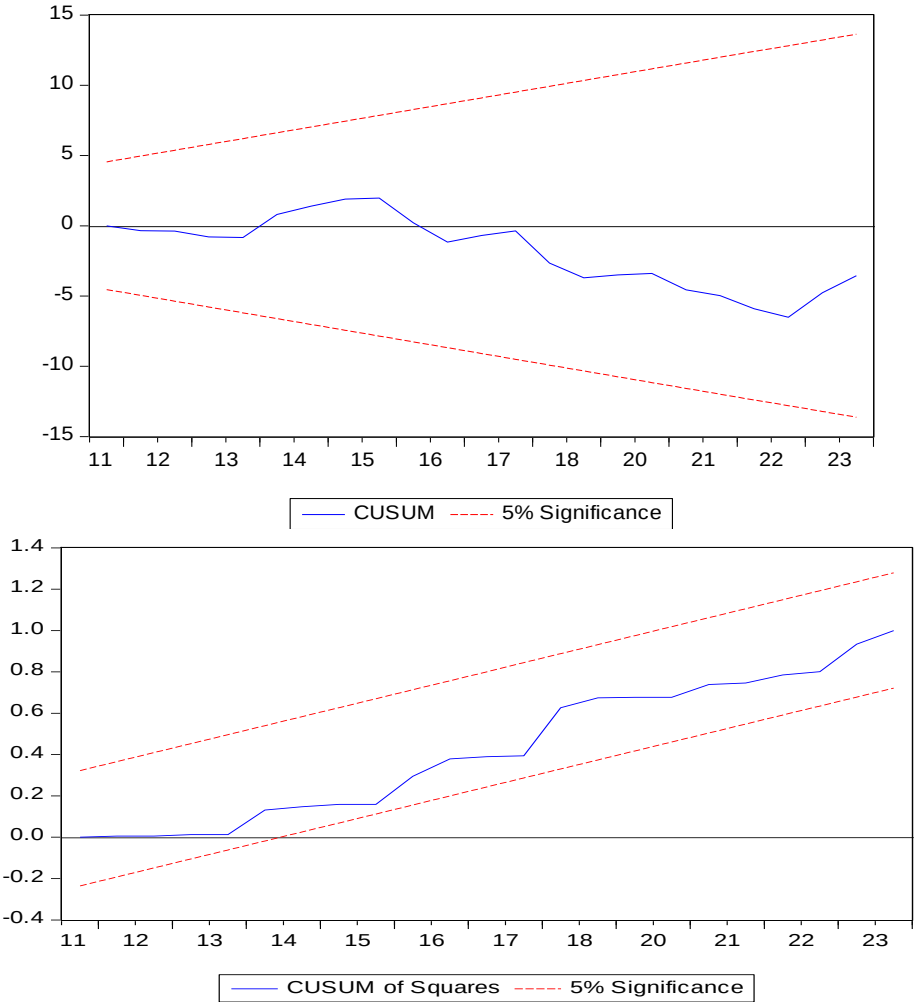

شكل (1): الأشكال البيانية لاستقرار النموذج المقدر

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام برنامج E-views 12.

من خلال الأشكال السابقة، ومن خلال اختبارات ((CUSUM Test و(CUCUM of Squares) يظهر أن المعلمات في النماذج المقدرة والمعتمدة مستقرة، لأن المنحنى الخاص بالبيانات (اللون الأزرق) يقع بين الخطين، وهذا يدل على استقرارية المعلمات عند مستوى معنوية (5%).

8. اختبار الأداء التنبؤي لأنموذج حد تصحيح الخطأ:

إن الخطوة الأخيرة والمهمة في إنجاز مراحل بناء النموذج القياسي هي مرحلة التنبؤ بالجواهر الاقتصادية، حيث يكوم النموذج المقدر خالي من مشاكل قياسية وبيانات ومعلمات مستقرة إلى حد كبير، لذا من الممكن الاعتماد عليه لأغراض تنبؤية. ويوجد عدة طرق ونماذج للتنبؤ، إلا أننا اعتمدنا في بحثنا هذا على النموذج وتكون نتائج التحليل في الشكل الآتي:

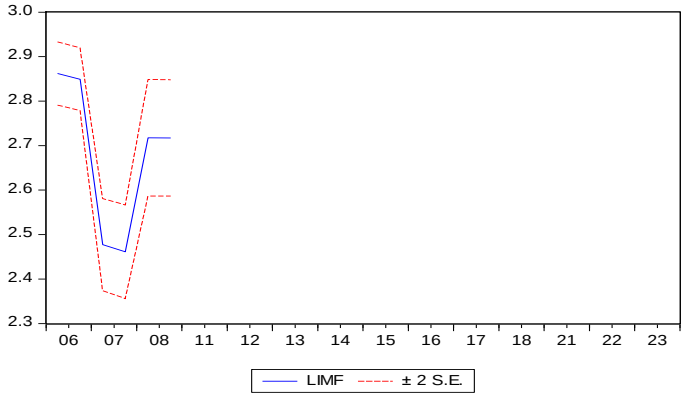

Forecast: LIMF	
Actual: LIM	
Forecast sample: 2004S1 2023S2	
Adjusted sample: 2006S1 2023S2	
Included observations: 6	
Root Mean Squared Error	0.010828
Mean Absolute Error	0.008906
Mean Abs. Percent Error	0.335431
Theil Inequality Coefficient	0.002015
Bias Proportion	0.053781
Variance Proportion	0.468212
Covariance Proportion	0.478006

شكل (2): الأشكال البيانية التنبؤي النموذج المقدرة

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام برنامج E-views 12.

تبين لنا من نتائج أعلاه أن الأخطاء لكل من (RMSE) و(MAE) و(MAPE) قليلة، وهذا مؤشر جيد لدقة التنبؤ، وما تخص معامل عدم تساوي لثايل (Theil Inequality coefficient) وهو أفضل مؤشر لاختبار الأداء التنبؤي، حيث كانت قيمته تساوي (0.002) قريب جداً من الصفر وهذا يعني أن الكفاءة التنبؤية للنموذج المقدر قوية جدا.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً. الاستنتاجات:

1. تشير نتائج النموذج القياسي أن جميع المتغيرات الاقتصادية المدرجة في النموذج ترتبط بعلاقات ذات دلالة إحصائية مع معدلات البطالة، سواء في الأجل القصير أو الطويل، مما يؤكد الثقة بالنموذج واختياراته في تفسير التغيرات في البطالة خلال الفترة الزمنية المدروسة.
2. تؤكد النتائج أن هناك علاقة عكسية بين كل من (الناتج المحلي الاجمالي، الاستثمار المحلي، الاستثمار الاجنبي المباشر) مع معدلات البطالة، في حين أن هناك علاقة طردية لكل من (النمو السكاني، التضخم) مع معدلات البطالة، وهذا يعني تحقق فرضيات البحث وصحته.
3. تظهر النتائج وجود علاقة عكسية بين الناتج المحلي الإجمالي والبطالة على المدى القصير، إذ يسهم النمو الاقتصادي في خفض البطالة من خلال توسيع الفرص الوظيفية، في حين تتحول العلاقة إلى إيجابية على المدى الطويل.
4. توجد علاقة طردية بين معدل النمو السكاني مع معدلات البطالة على المدى القصير والطويل، نتيجة دخول أعداد كبيرة من الأفراد إلى سوق العمل في ظل محدودية فرص التشغيل بسبب ضعف التنويع الاقتصادي والاعتماد المفرط على قطاع النفط.
5. يرتبط ارتفاع التضخم بزيادة البطالة على المدى القصير، مع عجز الاقتصاد عن خلق فرص عمل متناسبة مع زيادة الأسعار، لكن العلاقة تنعكس جزئياً على المدى الطويل نتيجة تكيف الاقتصاد وتأثيرات الإنفاق الحكومي في فترات ارتفاع الأسعار.
6. يساهم الاستثمار المحلي المباشر بشكل واضح في خفض البطالة على المدى القصير والطويل، في حين يسهم الاستثمار الأجنبي المباشر في خفض البطالة على المدى القصير بينما يؤدي إلى زيادة البطالة على المدى الطويل بسبب تركيز الاستثمارات في قطاعات كثيفة رأس المال وقليلة العمالة، فضلا عن منافسة المنشآت المحلية.

7. تدعم نتائج اختبارات الثبات، التكامل المشترك، والسببية صحة النموذج القياسي المختار (ARDL) لتمثيل العلاقة بين المتغيرات، إذ يفسر النموذج نحو 99% من التغيرات في معدلات البطالة، مع اجتيازه كافة الاختبارات التشخيصية، ما يعزز موثوقية النتائج والتحليلات الاقتصادية المستخلصة.

ثانياً. التوصيات

1. من الضرورة تبني سياسات اقتصادية تدعم النمو في الناتج المحلي الإجمالي من خلال تنويع مصادر الدخل الوطني، وتقليل الاعتماد على القطاع النفطي فقط.
2. تبسيط الإجراءات الإدارية وتوفير بيئة استثمارية آمنة وقانونية لجذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية، خاصة في القطاعات كثيفة التشغيل مثل الصناعة والزراعة والخدمات.
3. ضرورة وضع سياسات سكانية تأخذ بعين الاعتبار معدلات النمو السكاني المتسارعة وتأثيرها على سوق العمل، من خلال ربط خطط التنمية السكانية بالخطط الاقتصادية.
4. العمل على استقرار معدلات التضخم من خلال أدوات السياسة النقدية والمالية، لما للتضخم من آثار سلبية مباشرة على مستويات التوظيف والقدرة الشرائية للمواطنين.
5. العمل على تطوير المناهج التعليمية والتدريب المهني بما يتناسب مع متطلبات القطاعات الاقتصادية المنتجة لتقليل الفجوة بين العرض والطلب في سوق العمل.
6. توفير التمويل اللازم والإرشاد الفني للشباب وأصحاب المهارات لإطلاق مشاريع خاصة قادرة على خلق فرص عمل حقيقية ومستدامة.
7. الخاص وتشجيع القطاع الخاص على خلق وظائف جديدة، من خلال حوافز ضريبية وتمويلية.
8. تبني سياسات مالية توسعية في فترات الركود من خلال زيادة الإنفاق الحكومي الاستثماري في البنية التحتية والخدمات العامة لتحفيز النشاط الاقتصادي وتقليل البطالة.
9. العمل على إصلاح النظام الضريبي لتحفيز الاستثمار والإنتاج المحلي، مع التركيز على العدالة الضريبية وكفاءة التحصيل.
10. تعزيز الشفافية وتحسين الحوكمة الاقتصادي من اجل الحد من الفساد الإداري والمالي الذي يعد أحد أهم معوقات الاستثمار وتوليد فرص العمل في العراق.

المصادر

أولاً. المصادر العربية:

1. البجاري، أحمد إبراهيم حسين والمشهداني، خالد حمادي حمدون (2019). قياس أثر الاستثمار الخاص والأجنبي المباشر في معدل البطالة في العراق للمدة (1985-2017)، مجلة تنمية الرافدين، المجلد (38)، العدد (123).
2. البجاري، أحمد إبراهيم حسين والمشهداني، خالد حمادي حمدون (2019). قياس أثر الاستثمار الخاص والأجنبي المباشر في معدل البطالة في العراق للمدة (1985-2017)، تنمية الرافدين، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، المجلد (38)، العدد (123).
3. بخدة، يوسف ولوناسي، عبدالرحمان (2022). قياس أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة في الجزائر"دراسة قياسية"، رسالة ماجستير، جامعة أحمد دراية - أدرار.
4. البديري، نعيم حسين (2015)، مشكلة البطالة وآثارها الاجتماعية في المجتمعات المأزومة (المجتمع العراقي أنموذجاً)، دراسة تحليلية، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، المجلد(23)، العدد (2).

5. بن الشيخ، فوزي (2014). مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التخفيف من ظاهرة – البطالة "دراسة حالة الجزائر (2005-2013)"، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة.
6. بن خليل، حامد على احمدأ (2024). أثر تغير الإيرادات النفطية على الناتج المحلي الحقيقي- دراسة تطبيقية على الاقتصاد الليبي خلال الفترة 2000–2022، مجلة جامعة بني وليد للعلوم الإنسانية والتطبيقية، المجلد (9)، العدد (3).
7. بن فايزة، نوال (2009). إشكالية البطالة ودور مؤسسات سوق العمل في الجزائر خلال الفترة 1990-2005، حالة الوكالة الوطنية للتشغيل (ANEM)، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر.
8. بن مية، غزالة وحميدي، ندى (2023)، مساهمة السياسة النقدية في معالجة البطالة في الجزائر دراسة قياسية للفترة الممتدة (1991-2021)، رسالة ماجستير، جامعة بلحاج بوشعيب – عين تموشنت.
9. الجناحي، رائد جواد كاظم (2021). البطالة في العراق الأسباب - الاثار - المعالجات، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، العدد (29).
10. حسن، ضياء عبدالرزاق وخلف، علياء حسين (2023). القروض المصرفية ودورها في التأثير على المعدلات البطالة (دراسة قياسية للاقتصاد العراقس)، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة ديإلى، المجلد (13)، العدد (1).
11. الدباغ، أسامة بشير والجومرد، أثيل عبدالجبار (2002). المقدمة في الاقتصاد الكلي، دار المناهج، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.
12. دويس، وفاء (2013). دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تخفيض مستوى البطالة في الدول النامية" دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس"، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح.
13. الديب، خالد زكي (2019). دور الاستثمار المحلي في المملكة العربية السعودية في ظل رؤية 2030، مجلة العلمية للاقتصادية والتجارة.
14. رحيمي، عيسى وآخرون (2018). ظاهرة البطالة: مفهومها، أسبابها وآثارها .مجلة ارتقاء للبحوث والدراسات الاقتصادية، العدد (0).
15. الرماني، زيد بن محمد (2001). البطالة- العمالة- العمارة من منظور الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، دار للنشر والتوزيع، الرياض.
16. ريمة، برج راسوطة، وبوعراب، رابح (2020). أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على الاستثمار المحلي- دراسة قياسية، مجلة معد العلوم الاقتصادية، المجلد (23)، العدد (2).
17. زغاد، إدريس (2019). دراسة العلاقة بين التضخم والبطالة في الجزائر في الفترة (1980-2018)، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة.
18. شاجي، عبدالله وجاسم، فتريدة (2024). العوامل المؤثرة على النمو السكاني، مجلة لارك، جامعة واسط، المجلد (52) العدد (1).
19. صالح، شليرعلى (2017). دراسة تحليلية للعلاقة بين البطالة والجريمة في محافظة أربيل لعام 2017، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، المجلد (14)، العدد (37).
20. صباح، زروخي (2017). أثر النمو الإقتصادي على البطالة في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1986 - 2015)، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد بوضياف المسيلة.

21. صحراوي، محمد نجيب (2016). دراسة العلاقة السببية بين مشكلتي البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة 1980-2014، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة.
22. عرجون، عائشة وآخرون (2014). دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تقليص البطالة دراسة حالة الجزائر لفترة (2000-2012)، مذكرة ليسانس، المركز الجامعي ميلة.
23. عقون، سليم (2010). قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة- دراسة قياسية تحليلية- حالة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة فرحات عباس - سطيف.
24. عكاوي، عمر محمود وحسن، احمد صالح (2024). أثر السياسة النقدية على الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد العراقي، مجلة اقتصاديات الأعمال للبحوث التطبيقية، مجلد (1)، العدد (1).
25. قبال، أشرف السيد حامد (2013). الاستثمار الأجنبي المباشر، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي للنشر والتوزيع، الإسكندرية.
26. قداوي، عبدالقادلر (2014). أثر النمو السكاني على النفقات العامة في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1990-2011)، رسالة ماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الجزائر.
27. قديد، أحمد (2010). أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة: دراسة إحصائية مقارنة: الجزائر، تونس، المغرب من سنة (1993–200)، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر.
28. الكتري، يوسف ماهر يوسف (2017). دور منظمات المجتمع المدني في الحد من البطالة لدى خريجي الجامعات، رسالة الماجستير، جامعة الأقصى.
29. كمال، شريط (2014). واقع الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو الاقتصادي في الدول العربية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر.
30. معروف، هوشيار (2005). تحليل الاقتصاد الكلي، دار صفاء للنشر، الطبعة الاولى، عمان- الأردن.
31. مومو، بلال (2013). أثر الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي على النمو الاقتصادي. دراسة حالة الجزائر للفترة (1990 – 2011)، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة.
32. الوائلي، أحمد عبدالله سلمان وشدهان، دنيا كريم (2021). أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة في العراق للمدة (2004-2017) دراسة قياسية، مجلة كلية الكوت الجامعة، المجلد (6)، العدد (1).
33. ياسين، نذير (2012). أثر السياسة المالية والنقدية على البطالة في الجزائر- دراسة قياسية تحليلية للفترة (1970-2010)، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر.
34. يحيى، مدركة ذنون والعبادي، شهلة سالم خليل (2022). أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في معدلات البطالة في العراق للمدة (2000- 2021)، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (14)، العدد (4).

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. Gujarati, D. N. (2011), Econometrics by Example, The Mc Graw-Hill Companies, Inc., New York, USA.
2. HOQUE, M. M. & YUSOP, Z., (2010). Impact of trade liberalisation on aggregate import in Bangladesh: An ARDL Bounds test approach, Journal of Asian Economics, Vol. 21
3. Koutsoyiannis, A. (1977), "Theory of Econometrics: An Introductory Exposition of Econometric Methods ",2nd ed., The Macmillan Press Ltd., London.

4. Marth, S. (2015). How strong is the correlation between unemployment and growth really? The persistence of Okun's Law and how to weaken it. Policy Paper No. 23, WIFO.
5. AUBREY, MOKGOLA. (2015). The effects of inflation targeting on economic growth in south africa. Master Thesis. University of Limpopo, South Africa.
6. Al-Mahdi, M.M.A. & Fisal, M.Z. (2023). The reality of local investment in Iraq and prospects for its development: A case study in the Baghdad Investment Commission. International Journal of Professional Business Review, 8(12), p.3.
7. Gottschalk, J. (2014). Inflation Analysis. Presented at the Workshop on Monetary and Exchange Rate Policy, supported by a grant from Japan.